مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 10 / العدد: 02 / السنة: 2023 / ص ص: 607 - 622

عقيدة الأمن القومي الجزائري بين التهديدات الأمنية والاعتبار الاستراتيجي للدائرة الإفريقية

Algerian National Security Doctrine Between Security Threats and the Strategic Consideration of the African Circle

تاريخ الإرسال: 2023/03/01 تاريخ القبول: 2023/06/01

بالة عمار* BALA Amar
جامعة خنشلة – الجزائر
University of khenchela - Algeria
bala.amar@univ-khenchela.dz

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الدائرة الإفريقية في التصور الأمني الجزائري، انطلاقا من بؤر التوتر والانشقاقات الاثنية والطائفية التي تطبعها، إذ تفرض مقاربة العمق الاستراتيجي كمقاربة جيو- استراتيجية، ضرورة عمل الجزائر على توسيع مجال أمنها الوطني من منظور "لين/ توسعي" ليشمل أمون الدول المحاذية لها، انطلاقا من اعتبار أن العقيدة الأمنية لدولة ما، تعبر عن درجة اهتمامها واستجابتها وتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، وتفسيرها من زاوية أمنية بحتة من طرف صناع القرار في الدولة، انطلاقا من مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا، يعرف الأمن القومي للدولة، ويفسر مجمل الأحداث التي تشكل تهديدا له (ذات الطابع الأمني).

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي الجزائري؛ دائرة الأمن الإفريقية؛ العقيدة الأمنية؛ التهديدات الأمنية.

Abstract:

The study attempts to shed light on the importance of the African circle in the Algerian security perception, based on the areas of tension, the ethnic and sectarian divisions that characterize it. The neighboring countries based on the consideration that the security doctrine of a country expresses the degree of its interest, response and dealing with the challenges and issues it faces, and its interpretation from a purely security perception by decision-makers in the state, and also on the totality of opinions, beliefs and principles that constitute an intellectual system that defines national security of state and explains the overall events that pose a threat to it (of a security nature).

Keywords: *Security Doctrine; Algerian National Security; Security Threats; African Security Circle; Strategic Perceptions.*

* - المؤلف المُراسل.

مقدمـة:

تظهر أهمية الدائرة الإفريقية في التصور الأمني الجزائري، انطلاقا من بؤر التوتر والانشقاقات الاثنية والطائفية التي تطبعها (الطوارق في مالي والنيجر، الصراعات العرقية في دارفور والصومال، الاضطرابات العرقية في موريتانيا، الصدامات الاثنية والقبلية في تشاد، الحرب الأهلية في بوركينافاسو، الصراعات الدينية الدامية بين المسيحيين والمسلمين في نيجيريا، النزاع الحدودي الليبي- التشادي، والنزاع الحدودي بين نيجيريا والكاميرون حول شبه جزيرة باكازي ...(Bakasi) إذ تفرض مقاربة العمق الاستراتيجي كمقاربة جيو استراتيجية، ضرورة عمل الجزائر على توسيع مجال أمنها الوطني من منظور "لين/ توسعي" ليشمل أمون الدول المحاذية لها انطلاقا من اعتبار أن العقيدة الأمنية لدولة ما، تعبر عن درجة اهتمامها واستجابتها وتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، وتفسيرها من زاوية أمنية بحتة من طرف صناع القرار في الدولة، انطلاقا من مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا، يعرف الأمن القومي للدولة، ويفسر مجمل الأحداث التي تشكل تهديدا له (ذات الطابع الأمني).

على هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية: **كيف تتحرك توجهات الجزائر الخارجية تجاه الدائرة الافريقية -باعتبارها ذات أولوية استراتيجية-انطلاقا من مرتكزات العقيدة الأمنية؟**

المقاربة المنهجية: تتجه المقاربة المنهجية في هذه الدراسة، إلى الأخذ بالتكامل المنهجي الذي أصبح تقليدا أكاديميا في مجال الدراسات السياسية بصفة عامة والعلاقات الدولية بصفة خاصة وفق التوليفة التالية:

- **المنهج التاريخي**: بحيث يمدنا بكشف زمني لتطور الأحداث لهذا الموضوع المعقد والمتشعب، مع إسترجاع زمني للأحدث كعوامل مساعدة على التحليل والتفسير والإستشراف .

- **منهج التحليل الجيوسياسي:** فرضته طبيعة الموضوع في حد ذاته، حيث تتفاعل السياسة والجغرافيا وفق توليفة الأجندة الإستراتيجية المتبناة من قبل صانع القرار الجزائري ضمن بنية النظام الدولي..

المحورالأول: عقيدة الأمن القومي الجزائري بين التعريف والمرتكزات

تعبر العقيدة الأمنية لدولة ما في مجملها، على عملية التفاعل الحاصل بين مدركات صناع قرارها للعالمين الداخلي والخارجي، وتعبئة الوسائل الضرورية والمتاحة لتحقيق أهدافها، ضمن عملية تاريخية / تراكمية تؤسس لثوابت شبه قارة في التوجهات الخارجية للدولة تجاه مشكلة معينة في البيئة الدولية، وانطلاقا من ذلك يحدد سلوك الدولة تجاه كل ما يتعلق بهذه المشكلة مثل: المصالح الوطنية والإقليمية، طبيعة التهديدات الأمنية، التحالفات والتنسيق الأمني والسياسي، العلاقات التجارية والاقتصادية...

أولا: تعريف العقيدة الامنية

ينطبق يذهب هولستي (Holsti) إلى التأكيد على أن النسق العقيدي للقائد السياسي يقوم بوظيفيتين مهمتين في التأثير على السياسة الخارجية (التي قد تأخذ طابعا أمنيا)، الأولى؛ هي أنه يحدد إدراكاته للموقف/المشكلة أو التهديد، حيث أن القائد السياسي يدرك الموقف من خلال "عقائده"، وهي على علاقة مباشرة بطبيعة المعلومات التي تتلقاها شاشته الإدراكية، فإذا كانت متوافقة و"عقائده" فإنها تدخل في حسابات الموقف وتعريفه وإعطائه "معنى" وهو ما يمكن أن نسميه "البعد المعرفي للنسق العقيدي" (The Congnitive Element of the Belief System). أما الثانية؛ فتتعلق بتحديد أهداف وأولوية القائد السياسي وينسحب ذلك على تحديد البدائل المفضلة لمواجهة الموقف انطلاقا من متغيرات البيئة الدولية، وطبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه دولته واستراتيجيات مواجهتها، وهي مسوغات تحدد قواعد اتخاذ القرار لمواجه موقف محدد، ويمثل ذلك الأثر المباشر للنسق العقيدي أو ما يسمى بالبعد التفضيلي للنسق العقيدي (The Affective Element of The Belief System، والملاحظ أن مسألة الآراء والاعتقادات والمبادئ تندرج ضمن متغيرات البيئة النفسية لصانع القرار، وهي البيئة ذاتها التي ينطلق منها تعريف العقيدة الأمنية، ضمن اصطلاح "النسق العقيدي"* (Belief System) لصانع القرار الذي يشكل "الإدراك" (Perception) أحد أضلاعه كأهم مكونات البيئة النفسية، وربما أهمها على الإطلاق، بحيث أنه يعبر عن تلك الصور والقناعات الراسخة في أذهان صناع القرار

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

حول العالم (الداخلي والخارجي) الذي يتفاعلون معه، وغالبا ما تمثل هذه الصور والقناعات النمطية الجاهزة نقطة الانطلاق في التعامل مع قضايا السياسية الخارجية[1]. أما "العقيدة" (Belief) فهي "حكم احتمالي ذاتي نص عليه صراحة أو ضمنا في شكل تأكيد أو مقولة، بحيث يعمل هذا الحكم على الربط بين الظاهرة محل الاستجابة من طرف الدولة (صناع القرار فيها) وبين صفة محددة تنتج عن قراءة هؤلاء لظاهرة معينة من خلال التصريح الضمني أو العلني"[2].

وبما أن المسائل الأمنية للدولة تدخل في صميم تفاعلات عملية صنع سياستها الخارجية التي يعتبر الإدراك أول وأهم مرحلة من مراحلها، فإن العقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما تحدد أفضل الآليات التي يجب توظيفها لتحقيقه، وكما أن هذه العقيدة تستند على إرث تاريخي وممارساتي بالأساس، فإنها عادة ما تستند على جملة من المقاربات النظرية التي تتبناها الدولة وصناع القرار فيها. كما يمكن أن تصطبغ بصبغة إيديولوجية في حال وصل النظام الفكري إلى درجة التجانس والتناغم في تقديم تفسيرات معينة للواقع، مما قد يترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التصورات والرؤى[3].

ويتقاطع هذا الطرح مع مفهوم المدركات الاستراتيجية (Strategic Perceptions)، والتي تمثل المعيار العام التي يتم على أساسه قياس تأثير نشاطات معينة لفاعل خارجي، على المصالح الاستراتيجة لدولة ما، داخل أو خارج إقليمها، بحيث تشكل منظور/ عقيدة تلك الدولة تجاه قضايا مثل: المصالح الإقليمية، الأمن الداخلي، التهديدات الأمنية والعلاقات التجارية، إلا أنها لا تتعلق عموما بدولة محددة قسرا (فاعل دولاتي)، بقدر ما تنسحب على الشاشة الإدراكية والخلفية الأساسية التي يتم استندا إليها تقدير/ تعريف ما تمثله كل حالة من دعم أو تهديد لمصالح تلك الدولة.

ثانيا: مرتكزات عقيدة الأمن القومي الجزائري

بالرجوع إلى التراكمات التاريخية لعقيدة الأمن القومي الجزائري، نجد أنها تستمد فلسفتها من ما قبل الاحتلال الفرنسي، حيث شكلت الجزائر أنموذجا للعديد من الحركات الوطنية التحررية بعد الحرب العالمية الثانية، باعتبارها كافحت وبشتى الوسائل (السياسية خاصة قبل اندلاع الثورة سنة 1954) سعي فرنسا إلى طمس الهوية

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

والشخصية الوطنية وإلحاق الجزائر بفرنسا كمقاطعة فرنسية، إلا أن ذلك قوبل بإرادة شعبية وسياسية للتمسك بهذه الهوية والثبات على المبادئ الوطنية (العربية-الإسلامية)، وهو ما شكل الروافد الأولى للعقيدة الأمنية الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة، باعتبارها دولة مستقلة حديثا وداعمة لاستقلال العديد من الدول التي مرت بتجربة احتلال مماثلة للتجربة الجزائرية.

تبلورت بعدها عقيدة الأمن القومي الجزائري خلال السنوات التي أعقبت الاستقلال حتى السبعينيات متأثرة بمشاكل الحدود، مستمدة وهجها من تسويق الجزائر لنفسها إقليميا ودوليا، كقائد لحركات التحرر الإفريقية والعالم ثالثية بشكل عام. وهو ترويج أسس لتزعمها منطقة المغرب العربي بتوظيف الشرعية الثورية (التاريخية) داخليا واستثمارها خارجيا بحثا عن الشرعية الإقليمية[4].

عند الحديث عن مشاكل الحدود يتبادر إلى الذهن أهمية الثقل التاريخي-السياسي، الجغرافي والسكاني كروافد للعقيدة الأمنية، حيث وظفت في صياغة التصور الأمني الجزائري، الذي انطلق من ضرورة صياغة توجهات سياسية-أمنية متمايزة عن دول الجوار الإقليمي التي أبرمت اتفاقيات أو معاهدات دفاعية مع قوى أجنبية، إلا أن الجزائر لم تبرم مثل هذه الاتفاقيات لعدم تناسبها، حسب الخطاب الرسمي، والتوجهات السياسية الاستقلالية للبلاد. بل أبعد من ذلك، يبقى العامل التاريخي مؤثرا في المخيال/التصور الأمني الجزائري من خلال رفض إقامة قواعد عسكرية على التراب الجزائري والدول المجاورة، وهو ما أحدث نوعا من "التوازن الطبيعي" في المغرب العربي مع المغرب خاصة، تسعى من خلاله الجزائر إلى تسيد المنطقة وبناء تصورات أمنية مستقلة تجاه العديد من القضايا الإقليمية[5].

ولعل هذا الأمر مبرر نظرا لأن النزاع مع المغرب (المطالب الترابية المغربية التي تسببت في اندلاع حرب الرمال 1963) كان المحدد الأساسي ليس فقط لبلورة العقيدة الأمنية للجزائر، بل أيضا لطبيعة تطور قواتها العسكرية المسلحة البرية وسلاح الجو، على حساب القدرات البحرية، نظرا لأن تعريف التهديد كان "شبه مبسط" في حصره في التهديد البري، وهو ما يفسر تمركز وحدات الجيش الجزائري الأكثر تطورا على الحدود مع المغرب[6].

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

أما الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيكا)، فتلعب دورا بارزا في تشكل العقيدة الأمنية الجزائرية، فالجزائر تشكل "نقطة استراتيجة" أمنيا بتوسطها دول المغرب العربي، وتقاطعها في الوقت نفسه مع كتليتين كبيرتين ومتباينتين جغرافيا واستراتيجيا، هما الاتحاد الأوروبي والعمق الإفريقي، بالإضافة إلى كونها دولة متوسطية محورية، تعد بوابة إفريقيا وأكبر دولة افريقية وعربية مساحة، وهي مسوغات جعلت منها دولة محورية وفاعلة، وفي الوقت نفسه شكل ذلك عبئا ثقيلا على الأمن الوطني الجزائري نظرا لاتساع الحدود البرية وتشاركها مع دول هشة أمنيا، وهو ما جعل العقيدة الأمنية الجزائرية تتشبع بهذا المعطى وتأخذه بعين الاعتبار[7].

ويتنوع تأثر الجيوبوليتيكا على بناء العقيدة الأمنية الجزائرية، متقاطعا مع الاعتبار التاريخي- السياسي والصيرورة الزمنية، حيث أنه لغاية نهاية الحرب الباردة، مثلت قضايا دعم حركات التحرر في العالم والدفاع عن مكانة الجزائر كقوة إقليمية أحد أهم عناصر هذه العقيدة[8]. وعلى رأسها دعم حركة البوليساريو في إطار تفاعلات النزاع مع المغرب حول الصحراء الغربية والتي ترى الجزائر أنها ليست طرفا فيه، وتشبعت العقيدة الأمنية هنا، بمبدأ عدم القبول بأي تغيير إقليمي في المنطقة المغاربية دون الاتفاق مع الجزائر، كما أبان ذلك عن مدى التوافق بين الدوافع الإستراتيجية في إطار حالة "التوازن الطبيعي" (التصدي للتوسع المغربي) والمبادئ السياسية والإيديولوجية (دعم حركات التحرر)[9].

ولا يخفى تأثر العقيدة الأمنية للجزائر بتأثير الايديولوجيا في سياقها التاريخي (بعد الاستقلال)، حيث مثلت الاشتراكية بمبادئها المناهضة للاستغلال والاستعمار الغربي الامبريالي، رافدا مهما وذلك لفترة تقارب ثلاثة عقود بعد الاستقلال، وانسحب ذلك على التوجهات الخارجية للبلاد بدعم حركات التحرر -كما رأينا- وحتى على المستوى الداخلي من خلال الاتجاه إلى التجربة الحزبية القائمة على الحزب الواحد اقتداء بالعديد من الدول التي أخذت بهذه التجربة، وكان ذلك محصلة لرؤية حزب جبهة التحرير الوطني، على أنه الإطار الوطني الذي يجمع مختلف التمزقات التي شهدتها الجزائر بعد الاستقلال مباشرة. وهو ما أكدته المواثيق الوطنية لسنوات 1964

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

و1976 و1986، باعتبارها مراجع أساسية للأحكام الدستورية في الجزائر في تلك الفترة، من خلال تبني الاشتراكية كنظام وإيديولوجيا ومنهج كفيل بتحقيق الاستقلال التام، بعيدا عن الصراعات التي طبعت مرحلة ما بعد الاستقلال[10].

المحورالثاني: إشكالية تهديد الأمن القومي الجزائري إقليميا

يشتمل مفهوم الأمن القومي على الإجراءات المتخذة من الدولة في مواجهة مختلف التهديدات التي تواجهها داخليا وخارجيا (على مستوى حدودها الإقليمية البرية أو البحرية)، بدءا من الإجراءات الوقائية المتخذة في الداخل وتشكيل القوات المسلحة والانخراط في الأحلاف العسكرية، إلى غاية تبني الدولة إجراءات فعلية/ ايجابية لتحقيق أمنها. كما قد يتسع هذا المفهوم ليشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة، وسلامة أراضيها وأي أجراء من شأنه أن يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كيان الدولة[11].

أولا: انكشاف الأمن القومي الجزائري أمام تهديدات الدائرة الافريقية

يمكن إسناد "إشكالية الأمن القومي الجزائري" إلى اعتبارين أساسين؛ الأول: يرجع إلى المكانة الجيو- سياسية للجزائر على الخارطة العالمية، باعتبار أن الموقع الجغرافي من منطلق "واقعي بحت" يعد محددا أساسيا في رسم السياسة الخارجية لأي دولة. والثاني؛ إلى طبيعة التحولات الدولية التي طرأت على النسق الدولي بعد الحرب الباردة عامة، ثم على مستوى الارتدادات التي شهدها الأمن القومي الجزائري خاصة بعد أحداث ما يسمى "بالربيع العربي" والتي شكلت مدخلا لتغلغل وانتشار التهديدات الأمنية في دول الجوار الإقليمي، عطفا على ما تشكله شساعة الحدود البرية وتشاركها مع مجموعة دول تعاني من عجز وظيفي على رأسها دولة مالي.

بالرجوع إلى الاعتبار الأول، تطرح إشكالية الموقع الجيو الاستراتيجي الممتاز الذي تحتله الجزائر كبوابة لإفريقيا، ومتصدرة لترتيبها مساحة، وقلبا لمنطقة المغرب العربي بامتداد حدودي واسع **بريا** يقارب 6343 كلم، تشكله سبعة دول يشهد نصفها حالة من اللا استقرار والتوتر (تونس، ليبيا ومالي)، فيما تشهد العلاقات مع المغرب جملة من التوترات والنزاعات المتصاعدة منذ استقلال الجزائر 1962 إلى اليوم، وهو نزاع بدأ حدوديا (حرب الرمال 1963) ليمتد إلى أعقد مشكلة تواجه

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

العلاقات المغاربية -المغاربية في إطار صراع الزعامة الإقليمية بين الجزائر والمغرب وضمن مركب الأمن المغاربي[12] . وكذا **بحريا** بإشراف الجزائر شمالا على البحر الأبيض المتوسط بساحل يقدر طوله بأكثر من 1200 كلم*، وهو ما يجعل الجزائر أمام إشكالية تعدد دوائر أمنها الجيوسياسية وأولوية ترتيبها فيما يتعلق بأكثرها تشكيلا للتهديد.

تبقى مسالة تأمين المتوسط ذات أولوية بالنسبة لأمن الجزائر لما يشكله من انكشاف أمني من جهة، وكذا لتحقيقه مفهوم "الأمن اللين" (Soft Security) في جانبه الاقتصادي، باعتبار المتوسط واجهة الجزائر البحرية التي تتم عبرها كل المبادلات التجارية، بالإضافة إلى أنابيب الغاز التي تربط حقولها الغازية بأوروبا (نحو إيطاليا واسبانيا)، وهو ما يمكن التعبير عليه بالأمن الطاقوي (EnergeticSecurity)، من منظور ضرورة تأمين طرق تصدير هذه الطاقة نحو الخارج. وهو منظور يتوافق مع الطرح الأوروبي القائم على التأهب والاستعداد لحماية طرق الإمداد حتى لو اقتضى الأمر استخدام القوة نظرا لتبعية الغرب للخارج (الجزائر) في مجال الطاقة[13]، وهو ما يؤشر على أن طرق إمداد الطاقة في المتوسط ليست مهددة ولكنها تبقى منكشفة أمنيا.

أما الدوائر البرية فتطرح تهديدات مباشرة وغير مباشرة للأمن القومي الجزائري في بعديه "اللين" و"الصلب" (Hard and Soft Security)، من زاوية التداخل الحاصل بين "أمون" الجزائر على مستوى الدائرة المغاربية، العربية والإفريقية، حيث أن الفصل بين هذه الدوائر نظريا يبدو ممكنا، أما في الواقع فهو شبه مستحيل، وذلك راجع للأبعاد الجيو سياسية للإقليم الجزائري وارتباطاته المباشرة بمركب الأمن "المغاربي"، وكذا بالشرق الأوسط شرقا**، وبالمتوسط شمالا وبإفريقيا جنوبا، وقد نتج عن هذا الترابط تقاطع وتفاعل مستمر بين مختلف هذه الدوائر، ولو بدرجات متفاوتة، مما ضاعف من حجم التحديات الأمنية التي يفرضها الموقع الجغرافي للجزائر[14].

ثانيا: مقترب مركب الأمن الاقليمي وموقع الأمن القومي الجزائري منه

تحاول مقاربة مركب الأمن الإقليمي (Regional Security Complex)، شرح كيف يقدم المستوى الإقليمي للتحليل أفضل تفسير للأمن الدولي، وهي نتاج لعملية

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

مترابطة من الأمننة واللا- أمننة (نزع الطابع الأمني)، عمل كل من بوزان وأولي ويفر على تطويرها ضمن كتابهما الصادر سنة 2003 بعنوان: أقاليم وقوى؛ بنية الأمن الدولي (Regions and Power: The Structure of International Security) في محاولة منهما لتوفير مستوى تحليلي جديد قادر على تفسير الامن الإقليمي/الدولي بشكل جيد خاصة بعد نهاية الحرب الباردة.

تنطلق افتراضات "مركب الأمن الاقليمي" من اعتبار أن الاعتماد على "المستوى النظمي " لتحليل الأمن الدولي والذي يركز على بعض القوى الكبرى، باعتبار لديها مساحة أكبر للمناورة بسبب نهاية الثنائية القطبية وعدم وجود تنافس بين القوى العظمى (Super Power)، غير كاف لفهم الإشكالات الأمنية العاجلة والمهمة التي تواجهها دول غالبا ما تكون مشاكلها الأمنية الأساسية نابعة من جوارها الجغرافي المباشر. قد يبدو هذا التصور مفهوما لدى البعض، إلا انه لم يدرس بشكل كاف قبل بوزان. حيث أن إقليمية الأمن حسب بوزان هي خاصية جوهرية تستند على الاعتقاد بأن الأمن ظاهرة "علائقية" (Relational Phenomenon)، ولأن الأمن "علائقي" فلا يمكن إدراك الأمن القومي لأي دولة دون فهم الخط الدولي لاعتماد الأمن المتبادل (Security Interdependence) غير القابل للتجزئة[15].

من منطلق الموقع الجغرافي، تبدو ا الجزائر في قلب منطقة جيو- سياسية (مركب أمن المغرب العربي)، وذات عمق استراتيجي ممثلا في الصحراء الإفريقية جنوبا، والتي تشكل منطقة الساحل جيو- سياسيا بوابتها بالنسبة للجزائر، خاصة في ظل صعوبة تمييز المنطقة كمركب أمني إقليمي مستقل تتشارك دوله التي تحتل غالبيتها مراتب متقدمة في مؤشر فشل الدولة الصادر عن صندوق السلام بشكل سنوي، نفس الهواجس الأمنية- كما رأينا في الفصل الثاني-، بالإضافة إلى التداخلات الحاصلة بين دوائر الأمن القومي الجزائري ومسألة التوظيف - كما سنرى في العنصر الثالث-، كلها مسوغات تؤشر على تعدد أبعاد الأمن الجزائري وصعوبة حصره في الجانب العسكري فقط، وإنما اتجاهه لأن يكون ذو بنية لينة لولا وجود ثلاث بؤر توتر (ليست جغرافية الطبيعة) في المنطقة؛ نزاع الصحراء الغربية وما لازمه من المطالب الترابية للمغرب، الصراع العربي الإسرائيلي وما يشكله من مدخل لتمييز المنطقة

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

المغاربية كمركب أمن إقليمي فرعي مستقل عن مركب امن الشرق الأوسط، وهو ما يفسر توجه الاتحاد الأوروبي إلى تبني مبادرات حوار و"شراكة" موجهة قسرا لدول المغرب العربي (حوار 5+5)، وأخيرا النهج الاورو- أطلسي في المتوسط القاضي بنزع تسلح أحادي الجانب من خلال مبادرات حوار يجسدها بالأساس "الحوار الأطلسي- المتوسطي" وفقا لمعادلة (28 +1)*.

و يطرح الاعتبار الثاني إشكالية محاولة التكيف مع اعتبارات القوة المادية "الأمن الصلب"، والطبيعة اللينة للتهديدات الأمنية الجديدة بعد الحرب الباردة، بحيث لم تعد التهديدات العسكرية وحدها تحظى بنفس الأهمية كما كان سابقا، وإن كانت التهديدات الصلبة للأمن القومي الجزائري قد تم حصرها في ثلاث بؤر كما رأينا سابقا، فإن بعض التهديدات الجديدة/ اللا تماثلية تطرح تحديا مزدوجا للأمن الجزائري في بعده الصلب/ العسكري واللين (تعددي الأبعاد)، وعلى رأس هذه التهديدات "الإرهاب"، الذي انطلق في الجزائر بصيغة محلية بعد إلغاء المسار الانتخابي سنة 1990، واستمر لما يقارب العشر سنوات، ليأخذ بعدا دوليا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ضمن مبدأ بوش الابن (Bush Doctrine)، القائم على قيادة حلف دولي لمكافحة الإرهاب، وصولا إلى اندلاع ما يسمى إعلاميا "بثورات الربيع العربي" التي أخذت أشكالا "ثورية" منذ سنة 2011، بدءا بتونس، مرورا بمصر واليمن ووصولا إلى ليبيا وسوريا، وأدت في غالبيتها إلى تهديد وإسقاط أنظمة سياسية سيطرت فيها "العائلة"- في الغالب- على الفعل السياسي والرسمي(16)، وكانت لها ارتدادات إقليمية وداخلية على الأمن الجزائري في مفهومه الضيق "أمن النظام" -خاصة مع بريق النجاح الذي عرفته هذه الحركات الثورية في بداياتها-، من خلال مباشرة النظام السياسي الجزائري لجملة من الإصلاحات السياسية* في محاولة لتلافي تداعيات هذه الموجة الديمقراطية العاصفة(17).

وليس أدل على تصاعد حجم التهديدات الأمنية، المهددة للأمن القومي الجزائري في بعده الصلب، مثل ما ورد في أغلب النشرات الرسمية لوزارة الدفاع الجزائرية الصادرة بشكل يومي، من تزايد معتبر لكميات الأسلحة والذخائر التي تهرب إلى الجزائر، حيث حجزت وحدات الجيش الجزائري في السنوات الخمس التي أعقبت اندلاع الحرب

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

في ليبيا ما لا يقل عن 4 آلاف قطعة سلاح من مختلف الأحجام كان يجري تهريبها من ليبيا، منها 1000 قطعة تقريبا تم حجزها في الستة أشهر الأولى من سنة 2016 لوحدها، وتشير إحصاءات قيادة الدرك الوطني وهي قوة أمنية جزائرية شبه عسكرية تعمل مع الجيش في مكافحة التهريب، إلى حجز العشرات من قطع السلاح كل 6 أشهر[18].

وتشير تقديرات أجهزة الأمن الجزائري إلى أنه في 90 ٪ من عمليات حجز أسلحة مهربة من ليبيا إلى الجزائر، ضبطت عناصر الجيش الجزائري أسلحة رشاشة من نوع كلاشينكوف، وفي حالة وحيدة ضبط الجيش صواريخ مضادة للطائرات من نوع 7 ستريلا، وقد قررت قيادة الجيش في عام 2011ن بعد أشهر قليلة من اندلاع النزاع المسلح في ليبيا، إخضاع كل الأسلحة التي تحجز للفحص في مختبرات خاصة[19].

وعليه، يؤشر كلا الاعتبارين "الموقع الجغرافي" و" تغيرات البيئة الدولية والإقليمية"، على حالة الانفتاح والانكشاف التي يعانيها الأمن القومي الجزائري تجاه مختلف التحديات والتهديدات الأمنية بغض النظر على طبيعتها وبنيتها، وتبقى الدائرة البرية الواسعة، وحالة الانكشاف الأمني التي تعانيها أغلب دولها خاصة بالنسبة للدائرة الإفريقية التي تشكل العمق الاستراتيجي للجزائر جنوبا، وهو محور العنصر الثالث من خلال التركيز على مدى إستراتيجية هذه الدائرة بالنسبة لصانع قرار السياسة الخارجية في الجزائر.

المحورالثالث: الاعتبار الاستراتيجي للدائرة الإفريقية في المخيال الأمني الجزائري

تشكل منطقة الساحل والصحراء (بوابة إفريقيا جنوبا بالنسبة للجزائر) عمقا استراتيجيا للأمن القومي الجزائري، ويأتي ترتيبها في الإدراك الأمني الجزائري في المرتبة الثالثة بعد كل من الدائريتين المغاربية والعربية، إلا أن مسألة الترتيب لا تلعب دورا كبيرا في التأشير على مدى إستراتيجية دوائر الأمن القومي الجزائري، بقدر ما تلعبها مسألة التوظيف، القائمة على التداخل والتقاطع الحاصل بين مختلف أبعاد الأمن الجزائري ودوائره المختلفة، فكثيرا ما استخدمت الجزائر الدائرتين الإفريقية والعربية للدفاع عن أمنها القومي، وتعزيز موقفها تجاه بعض القضايا مثل نزاع الصحراء الغربية، أين وظفت البعد الإفريقي لعزل المغرب على المستوى القاري[20].

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

هذا، وتطرح مسألة اللاجئين في إفريقيا تهديدا أمنيا مباشرا وغير مباشر لأمون الدول، نظرا لاحتمالية تشكيلهم ميليشيات مسلحة وانفصالية تطالب بالاستقلال الذاتي والانفصال عن الدولة الأم كما هو الشأن بالنسبة لدول مثل مالي ونيجر كما سيأتي تفصيله، وبالتالي تحتل المسألة مرتبة الصدارة في مشاكل القارة، وقاسما مشتركا بين معظم الدول الإفريقية، بحيث تشكل عبئا إضافيا يضاف لأزمات الهوية والشرعية التي تعانيها النظم السياسية الإفريقية، كما أن لها تأثيرات إقليمية (قد تكون ذات أبعاد أمنية) تتجاوز حدود كل دولة. وقد تزايد أعداد اللاجئين في إفريقيا بشكل سريع، فقدر عددهم عام 2003 بحوالي 3.2 مليون لاجئ. ورغم أن سكان إفريقيا لا يمثلون سوى حوالي 12٪ من سكان العالم، إلا أنهم يمثلون حوالي 32٪ من لاجئي العالم البالغ عددهم حوالي 9.7 مليون لاجئ[21].

ويظهر تجلي تهديدات منطقة الساحل والصحراء مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي، نظرا لنشاط حركات التمرد في شمالي مالي والنيجر، مما دفع الجزائر إلى التحرك دبلوماسيا تفاديا لتدويل الأزمة، وفتح جناحها الجنوبي على بؤرة توتر هي في غني عنها، نظرا للظروف الداخلية الصعبة في تلك الفترة. ناهيك على أن ما شهدته المنطقة من عمليات تهريب، تجارة المخدرات وسلسلة من الاعتداءات على المهاجرين الجزائريين، نظرا لتواجد أعداد كبيرة من اللاجئين والمهاجرين السريين جنوب البلاد؛ حيث تشير إحصائيات للصحافة الجزائرية في مدينة تمنراست وحدها إلى تواجد ما يقارب الأربعين جنسية افريقية، بحيث نسبت بعض هذه الاعتداءات لعناصر حركة أزواد* الناشطة في الدول المتاخمة للحدود الجنوبية للجزائر (مالي والنيجر)[22].

تعاني القارة الإفريقية من هاجس انتقال الاضطرابات الأمنية من دولة إلى أخرى، نظرا لسرعة انتشار التهديد فيها، والذي سرعان ما يتحول من قطري إلى إقليمي بسبب العجز في مواجهته محليا في معظم الدول الساحلية- الصحراوية والإفريقية، نظرا للفشل الذي يطبع الأداء الوظيفي لأغلب دولها، بالإضافة إلى اتساع الرقعة الجغرافية لدول الساحل، وهشاشة وميوعة حدودها. كما يؤكد التأثر الدائم لمنطقة الساحل بالكوارث الإنسانية التي تنتجها الحروب الداخلية أو البينية التي تقع على حدودها (نزوح اللاجئين من مالي إلى الجزائر، من السودان إلى الصومال، من

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

البحيرات الكبرى وسيراليون وليبيريا وكوت ديفوار نحو كل المنطقة) صحة الطرح السابق، حيث أصبحت منطقة الساحل والصحراء ممرا للمهاجرين غير الشرعيين نحو الجزائر والمغرب العربي عموما، مع ما يحمله ذلك من تهديدات مرافقة مثل: تجارة الأسلحة الخفيفة، انتقال الأمراض والأوبئة المتنقلة والمعدية مثل الملاريا، السل، الطاعون والايدز**، وفق ما تؤكده تقارير المنظمة العالمية للصحة.

خاتمة:

ترافق الإدراك الأمني الجزائري لإستراتيجية الدائرة الإفريقية مع جهود "دبلوماسية أمنية" بدأت مع مطلع التسعينيات من خلال الأطر والاتفاقيات التي كانت وسيطا فعالا لمعالجة مشكلة الطوارق في مالي والنيجر كما سيأتي تفصيله، حيث يحكم التحرك الدبلوماسي الأمني الجزائري تجاه الفضاء الجيو- سياسي الإفريقي مؤشرين:

المؤشر الأول: يدلل على أن الدبلوماسية الأمنية أصبحت المتحكم الرئيس في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه العمق الإفريقي، وهو توجه مستمد من عقيدتها الأمنية، دعائمه الأساسية الترويج لفكرة الحوار والشراكة الجزائرية الإفريقية، تكتيكيا وإجرائيا.

المؤشر الثاني: يتواءم مع سعي الجزائر تأمينا لدبلوماسيتها الأمنية، إلى تبني إستراتيجية "السماح للجيش للمشاركة خارج الحدود" وفق للتعديل الدستوري لـ أول نوفمبر 2020، وإمكانية اللجوء إلى المقاربة العسكرية خاصة مع التغييرات التي تشهدها بيئتها الإقليمية، وذلك لإدارة التعقيد الذي تشهده منطقة الساحل باعتبارها منطقة منكشفة أمنيا أمام مختلف التهديدات الصلبة واللينة فيما يمكن وصفه بحالة اللا يقين/ اللا أمن التي تطبع المنطقة عموما. وهو ما يمثل تحولا استراتيجية ضمن عقيدة الامن الجزائري التي كانت تنطبع منذ الاستقلال بمبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" تماشيا مع تغير بنية التهديدات الامنية في المنطقة.

الهوامش والمراجع:

* يعرف النسق العقيدي (Belief System) على أنه انتظام مجموعة من العقائد التي تطرأ على ذهن الفرد/ صانع القرار، وبشكل مترابط دون أن تكون لها وظيفة سلوكية.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

[1]- بوقارة حسين، السياسة الخارجية، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 39.

[2]- سليم محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،مصر، 1998، ص ص 397- 398.

[3]- زياني صالح، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، الجزائر، العدد 05، مارس 2010، ص 290.

[4]- بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية، الجزائر، 2005، ص41.

[5]- المرجع نفسه، ص 41.

[6]- المرجع نفسه، ص 42.

[7]- زياني صالح، مرجع سابق، ص ص 290- 291.

[8]- بوسكين سليم، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية واستراتيجة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، ا لجزائر، 2014- 2015، ص 230.

[9]- بن عنتر عبد النور، مرجع سابق، ص 43.

[10]- زياني صالح، مرجع سابق، ص 291.

[11]- عكروم ليندة، تأثر التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 18.

[12]- Barry Buzan and Ole Waever, , Regions and Power : The Structure of Intrenatinal Relations, Cambridge Univercity Press, UK, 2003, p 193.

* كشف تقرير رسمي صدر عن محافظة السواحل الجزائرية، أن مسافة الشريط الساحلي الجزائري تبلغ 1644 كلم، وليس 1200 كلم، كما كانت الإحصائيات تتداوله سابقا ويدرسه الطلبة في المدارس. وأفاد التقرير أن الحسابات السابقة لم تحتسب الالتواءات والتحدبات، واكتفت بعملية الحساب الأفقي فقط. انظر: جريدة الفجر الجزائرية الصادرة بتاريخ 2011/05/15.

[13]- بن عنتر عبد النور، مرجع سابق، ص 47.

** يعتبر كل من باري بوزان وأولي ويفر المركب الأمني المغاربي، مركبا امنيا فرعيا (Sub- Security Complex) يندرج ضمن المركب الأمني الإقليمي الشرق أوسطي الذي يمتد من المغرب إلى باكستان شرقا ومن سوريا إلى الصومال جنوبا.

[14]- حمزة حسام، الدوائر الجيوسياسية للامن القومي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010- 2011، ص 67.

(15)- Mariane Stone, " Security According to Buzan : A Comprehensive Security analysis ", http://geest.msh- paris.fr/pdf/security- for- buzan- mp3- pdf

* يعد الحوار الأطلسي المتوسطي التي تم إطلاقه في فيفري 1995 مع مصر، إسرائيل، المغرب وتونس، ثم انضمت إليه الأردن وموريتانيا، فيما التحقت الجزائر بالحوار في مارس 2000، يعد عنصرا مكملا لتكيف حلف شمال الأطلسي مع بيئة امن ما بعد الحرب الباردة، حيث يهدف إلى: ❖ المساهمة في الأمن والاستقرار الإقليميين، ❖ تحقيق مستويات أفضل من الفهم المتبادل، ❖ تبديد أي تصورات خاطئة عن الحلف لدى دول الجوار. أما فيما يخص المبادئ الرئيسية فقد أدى نجاح إطلاق الحوار غلى قيامه على أساس أربع مبادئ: الأول: تدرجية الحوار من حيث المشاركة والمضمون، وهذه المرونة قد سمحت لعدد من شركاء الحوار بالانضمام مثل: الأردن في 1995، الجزائر مارس 2000. الثاني: ثنائية الحوار في المقام الأول (الناتو+1)، وعلى الرغم من غلبة الطابع الثنائي إلا انه قد يسمح بعقد اجتماعات متعدد الأطراف على أساس منتظم (الناتو +7)؛ الثالث: يتعامل الحلف "نظريا" مع جميع الدول المتوسطية المشاركة في الحوار بالتساوي، وقد أدت سياسة عدم التمييز هذه، دورا كبيرا في إنجاح إطلاق الحوار وما أعقب ذلك من تطويره، وتتمتع الدول المشاركة بحرية كاملة في اختيار مدى مشاركتها في الحوار وحجم تلك المشاركة، مكرسة بذلك مفهوم "التفاضل الذاتي" الذي قد يتم من خلال برامج التعاون الفردية؛ أما المبدأ الرابع : فينص على استكمال وتعزيز الجهود الدولية الأخرى على نحو متبادل مثل عملية برشلونة التي أطلقها الاتحاد الأوروبي 1995، ومبادرة الاتحاد من اجل المتوسط التي أطلقتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE). للتفصيل أكثر أنظر:

عبد النور بن عنتر وآخرون، " حلف شمال الأطلسي في عامه الستين"، https://bit.ly/3IdLOPa

(16)- عشور طارق، "الإصلاح السياسي في العالم العربي بعد عام 2011: تحليل الحالة الجزائرية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 37، جانفي 2013، ص 35.

* تتمثل أبرز الإصلاحات المعلن عنها بعد موجة "ما يسمى بالربيع العربي" على الداخل الجزائري في: إلغاء حالة الطوارئ التي كانت سائدة منذ عام 1992 في فيفري 2011، كما تم تخفيف بعض القيود على وسائل الإعلام الرسمية، وفي خطاب متلفز بثه التلفزيون الرسمي الجزائري وعد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بإجراء تعديلات على الدستور لم يحدد نوعها -آنذاك-، وإعادة النظر في القوانين التي تنظم النشاط السياسي، وإجراء الانتخابات، وحرية الصحافة، وحرية تكوين الجمعيات، وقال بأن هذه الإصلاحات سوف تعزز الديمقراطية التمثيلية في الجزائر.

(17)- بوكماش محمد وبالة عمار، " مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر في ظل المتغيرات الإقليمية

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الراهنة"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، صادرة عن جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، العدد 17، جانفي 2014، ص 372.

(18)- بن أحمد محمد، "مصدر التهديد للأمن الجزائري: الجيش يحجز 4 آلاف قطعة سلاح منذ سقوط القذافي"، يومية الخبر، العدد 8820، 25 جويلية 2016، ص 3.

(19)- المرجع نفسه، ص3 .

(20)- بن عنتر عبد النور، مرجع سابق، ص 49.

(21)- راوية توفيق، "مشكلة اللاجئين في إفريقيا: الأبعاد، الملامح، وسبل المواجهة"، مجلة قراءات افريقية، المنتدى الإسلامي، لندن بريطانيا، العدد الأول، أكتوبر 2004، ص 142.

* يعتبر أزَواد تاريخيا إقليما موريتانيا، يقول المستكشف والعالم الاسكتلندي روبرت براون (Robert Brown) بأن مصطلح "أزواد" عربي محرف من الأمازيغية" أزواغ"، وهو حوض نهر جاف يقطع غربي النيجر وشمال شرق مالي وجنوب الجزائر، وترجمة الكلمة هي" أرض الترحال "، أما حركة أزواد فتضم مجموعة من اللاجئين "الطوارق" الماليين والنيجريين الذي استقروا في الجنوب الجزائري وشكلوا، بالتعاون مع أفراد من قبائلهم لم تغادر بلدانها، مجموعات مسلحة تشن عمليات عسكرية ضد القوات المالية والنيجرية التي تواجه حركات التمرد شمالي مالي ونيجر.

(22)- بن عنتر عبد النور، مرجع سابق، ص 55.

** تسجل 3000 حالة إصابة بالطاعون سنويا في إفريقيا وفق تقرير لمنظمة الصحة العالمية لسنة 2010، وحوالي 24.8 مليون مصاب بالايدز حسب تقرير البنك الدولي لسنة 2007.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X